الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/19/BTN/1

الجمعية العامة

Distr.: General
30 January 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة عشرة
٢٨ نيسان/أبريل – ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

بوتان

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.14-10721 070314 100314

1410721

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- حدث تطوران مهمان منذ تقديم بوتان لتقريرها الأول في إطار الاستعراض الدوري الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. فقد استُكملت بنجاح الخطة الخمسية العاشرة التي تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. ومن ناحية أخرى، أُجريت بنجاح في تموز/يوليه من الانتخابات البرلمانية الثانية لعام ٢٠١٣. وحصل الحزب الشعبي الديمقراطي على ٣٢ مقعداً في الجمعية الوطنية وانتُخب حزباً حاكماً. وحصل حزب دراك فوينسوم تشوغبا على ١٥ مقعداً في الجمعية الوطنية، وانتُخب حزباً معارضاً. وراقب الانتخابات العامة الاتحاد الأوروبي ومراقبون دوليون آخرون.

٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تلقت بوتان ٩٩ توصية، قبلت منها ٧٥ توصية وأحاطت علماً بالتوصيات الـ ٢٤ المتبقية أو بيّنت موقفها منها.

٣- وتقدم حكومة بوتان الملكية تقريرها الوطني لأغراض الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥١/٦٠. ويعرض هذا التقرير التدابير الرئيسية التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ التوصيات المقدمة إليها في الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ولتحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، وكذلك للتصدي للتحديات القائمة أمام تحقيق هذه الأهداف.

ثانياً- المنهجية وعملية التشاور

٤- اضطلعت وزارة الخارجية بمهمة تنسيق هذا التقرير بعد عملية تشاور واسعة النطاق وشاملة شاركت فيها وزارات ومؤسسات ومنظمات حكومية، مثل وزارة التعليم، ووزارة الصحة، ولجنة السعادة الوطنية الشاملة، وهيئات أخرى ذات صلة، مثل اللجنة الوطنية للمرأة والطفل.

٥- وعقدت وزارة الخارجية عدة اجتماعات مع الهيئات آنفة الذكر وقامت بتجميع التقرير. وعُقد اجتماع وطني للجهات المعنية لإجازة هذا التقرير، شاركت فيه منظمات المجتمع المدني وقدمت فيه إسهامات قيّمة. اتُّبعت بدقة، في صياغة هذا التقرير، المبادئ التوجيهية المدرجة في قرار مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٦ (**التوصيتان ٩٨ و٩٩**).

ثالثاً- تنفيذ التوصيات

٦- التزمت الحكومة الحالية، بقيادة رئيس الوزراء تشيرينغ توبغاي، بدعم سيادة القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان المكفولة لكل مواطن بوتاني، وتعزيز الديمقراطية في البلد.

٧- واتخذت بوتان منذ عام ٢٠٠٩ مبادرات كثيرة تخرج عن نطاق التوصيات التي قُدمت إليها في الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وتُستعرض هذه المبادرات في الفرع الخاص بالمبادرات من هذا التقرير.

٨- وتدرك بوتان أهمية الدور الذي يؤديه جميع الشركاء في التنمية في تنفيذ التوصيات. ودعت عشر توصيات (**التوصيات من ٨٨ إلى ٩٧**) المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية التي تمكّن بوتان من تحقيق التزامات/واجبات شتى في إطار مجلس حقوق الإنسان. وقد تمكنت الحكومة، بفضل الدعم الذي تلقته بوتان من شركائها في التنمية، من إحراز تقدم كبير في تنفيذ التوصيات المقدمة إليها في الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وقدمت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والشركاء في التنمية الثنائيون والمتعددو الأطراف، نحو ٣٤,٤٥ في المائة من إجمالي المخصصات المنقحة للخطة الخمسية العاشرة التي تبلغ حوالي ١٥٢,٦٦ مليار نغولتروم بوتاني.

رابعاً- الإطار المعياري والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

ألف- الحقوق الأساسية والدستور

٩- يضمن دستور بوتان ويحمي حقوق الإنسان المكفولة لكل مواطن، ويوفر سبل انتصاف سريعة وفعالة في حال انتهاك تلك الحقوق. وتنص المادة ٧ من الدستور على ضمان حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي، والحق في حرية الكلام والتعبير والرأي، والحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ولا يجوز تقييد هذه الحقوق إلاّ بموجب الإجراءات القانونية الواجبة. وتُلزم الفروع ٣ و٥ و٦ من المادة ٩ الدولة بإنشاء مجتمع مدني وحماية حقوق الإنسان وكرامته، وضمان الحقوق الأساسية للبشر وحريتهم؛ وبتوفير العدالة عن طريق عملية عادلة وشفافة وسريعة؛ وبتقديم المساعدة القانونية لضمان العدالة.

باء- الإطار التشريعي

١٠- في سياق إعادة تأكيد التزام بوتان المستمر بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، أقرّ البرلمان عدداً من التشريعات المهمة خلال فترة التقرير (التوصيتان ٢١ و٢٢)

(أ) قانون إدارة الكوارث في بوتان لعام ٢٠١٣؛

(ب) قانون منع العنف المترلي في بوتان لعام ٢٠١٣؛

(ج) قانون السبل البديلة لتسوية النزاعات في بوتان لعام ٢٠١٣؛

(د) قانون الطرق في بوتان لعام ٢٠١٣؛

(هـ) قانون تبني الأطفال في بوتان لعام ٢٠١٢؛

(و) قانون حماية المستهلك في بوتان لعام ٢٠١٢؛

(ز) قانون رعاية الطفل وحمايته في بوتان لعام ٢٠١١؛

(ح) قانون العقوبات (المعدل) في بوتان لعام ٢٠١١؛

(ط) قانون الإجراءات المدنية والجنائية (المعدل) في بوتان لعام ٢٠١١؛

(ي) قانون مكافحة الفساد لعام ٢٠١١؛

(ك) قانون المياه في بوتان لعام ٢٠١١؛

(ل) قانون الزواج (المعدل) في بوتان لعام ٢٠٠٩.

١١- وشكّل مجلسا البرلمان، وهما الجمعية الوطنية والمجلس الوطني، ١٧ لجنة، منها لجنة حقوق الإنسان، ولجنة المرأة والطفل والقضايا الجنسانية؛ ولجنة الحكم الرشيد؛ ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، وغيرها. وتؤدي اللجان دوراً أساسياً في عمل المجلسين، وتتيح لأعضاء البرلمان سبيلاً لدراسة المسائل السياساتية المعقدة وقياس الرأي العام بشأنها.

١٢- وقدمت لجنة حقوق الإنسان، خلال فترة ولاية الحكومة الأولى، إسهاماً مهماً في تحسين أوضاع السجون في البلد. وزارت اللجنة عدداً من السجون، وأخذت السلطات المعنية بعين الاعتبار توصيات اللجنة فيما يتعلق بتحسين الهياكل الأساسية للسجون ومرافقها والأحوال المعيشية بها.

جيم- تقوية الجهاز القضائي (التوصية ٤٧)

١٣- تلتزم بوتان بتحقيق سيادة القانون، ويكفل الدستور الحق في محاكمات عادلة ونزيهة. ويمكن تحقيق ذلك بفضل استقلالية الجهاز القضائي عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. ويؤدي الجهاز القضائي دوره في ضمان ترسيخ ثقافة الحكم الديمقراطي في البلد.

١٤- وقد تجلت استقلالية الجهاز القضائي في سرعة فصل المحكمة الدستورية في أول دعوى دستورية بارزة أقامتها الحكومة ضد المعارضة في آب/أغسطس ٢٠١٠، حيث أيّدت المحكمة الدستورية حكم المحكمة العليا الذي قضى بخطأ الحكومة في تعديل الضرائب دون اتباع الإجراءات التشريعية الواجبة. ويُعد قبول الحكومة للحكم واحترامها له وامتثالها الفوري له مثالاً رائعاً على الفصل الواضح بين سلطات أجهزة الحكومة الثلاثة، وعلى قوة سيادة القانون.

١٥- ومنذ عام ٢٠٠٩، جرى تعزيز قدرات الجهاز القضائي عن طريق تنمية موارده البشرية وبناء قدراته المؤسسية وتطوير هياكله الأساسية. وبالإضافة إلى إنشاء محكمة في كل مقاطعة من المقاطعات الـ ٢٠، أُنشئت أيضاً محاكم مستقلة في جميع المقاطعات الفرعية الـ ١٥، مما يُحسّن من سبل حصول المواطنين على العدالة. ولدى بوتان حالياً فريق قوي من المحامين المؤهلين ونسبة مئوية عالية من القضاة الحاصلين على تدريب مهني متخصص.

١٦- وأنشئ في عام ٢٠١١ المعهد القانوني الوطني لبوتان، ويُعهد إليه بتوفير التعليم القانوني المستمر للعاملين في مجال القضاء وغيرهم من المشاركين في إقامة العدل. ونظم المعهد دورات تدريبية عديدة للمحامين والقضاة وأفراد الشرطة بشأن قواعد السلوك، والإجراءات المدنية والجنائية، وما إلى ذلك. وقدم المعهد أيضاً تدريباً على الصعيد المحلي في مجال السبل البديلة لتسوية النزاعات، بغية الاستفادة مما لهذه السبل من مزايا على إجراءات التقاضي، وبذلك زيادة كفاءة الجهاز القضائي. وأُدرجت أيضاً حقوق المرأة والطفل في الدورات التدريبية المتعلقة بسبل التسوية البديلة للنزاعات من أجل إذكاء الوعي على الصعيد المحلي وتمكين المرأة والطفل من الاستفادة من هذه السبل. كما قام المسؤولون والقضاة بزيارة المحكمة الإدارية الاتحادية في سويسرا في عام ٢٠١٣، حيث تلقوا تدريباً في مجال إجراءات المحاكم وكذلك في مجالات حقوق الإنسان (**التوصية ٨٨**).

دال- تدابير مكافحة الفساد

١٧- عززت الحكومة الهيئات الدستورية الرئيسية بسنّ القوانين واللوائح التي تساعد هذه المؤسسات في تنفيذ ولاياتها. ومنذ عام ٢٠٠٩، جرى تحسين الشفافية والمحاسبة المالية ومكافحة الفساد، وذلك عن طريق المراجعة العادية لحسابات الحكومة والمؤسسات العامة والمنظمات من جانب هيئة ملكية مستقلة لمراجعة الحسابات، واتخاذ تدابير استباقية من جانب لجنة مكافحة الفساد. ومن أمثلة التشريعات الرامية إلى تمكين هيئات مكافحة الفساد هذه، قانون مكافحة الفساد لعام ٢٠١١، وقواعد الإعلان عن الثروة لعام ٢٠١٢، وقواعد الاستبعاد من المناقصات لعام ٢٠١٣، وقواعد حظر تلقي الهدايا لعام ٢٠١٣. وشملت تدابير مكافحة الفساد أيضاً العديد من أدوات منع الفساد، مثل تقييم النزاهة الوطنية، وإدارة مخاطر الفساد، وأداة تشخيص الفساد، والإعلان عن الثروة، وما إلى ذلك، من أجل كبح الفساد في القطاعات العامة. ونُفذ أيضاً برنامج للتثقيف العام في ١٩ وحدة إدارية للمقاطعات[١] و١٩٦ وحدة إدارية محلية[٢]، بهدف التوعية بالمسألة. ووفقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية المتعلق بقياس الفساد، تأتي بوتان في المرتبة ٣١ من ١٧٧ بلداً، حيث حققت تحسناً مقداره ١٨ نقطة بعد أن كانت تحتل المرتبة ٤٩ في عام ٢٠٠٩. وتأتي بوتان في المرتبة الأولى في منطقة جنوب آسيا. وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل العمل الجماعي للهيئات الإشرافية التي تعتمد أفضل الممارسات والدروس وغيرها من البلدان الأخرى قبل الشروع في أي مبادرات جديدة (**التوصية ١٢**).

هاء- اللجنة الوطنية للمرأة والطفل

١٨- اللجنة الوطنية للمرأة والطفل وكالة مستقلة معنية بتنسيق جميع السياسات والأنشطة المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل. وتصدت هذه اللجنة أيضاً لمسائل أخرى وثيقة الصلة بحقوق الإنسان، مثل العنف ضد المرأة، والاتجار بالأشخاص، وحقوق الطفل، وما إلى ذلك. ولا تزال هذه الوكالة تحصل على الدعم الحكومي من خلال المساعدة التقنية والمالية. وعُين موظف قانوني في اللجنة في عام ٢٠١٢، مما يعزز قدرتها القانونية. (**التوصيتان ١٠ و١١**)

واو- منظمات المجتمع المدني

١٩- تتزايد قوة منظمات المجتمع المدني، وتتزايد أهمية الدور الذي تؤديه في المجتمع. وتعمل معظم منظمات المجتمع المدني في بوتان على مساعدة الفئات الضعيفة المهمّشة اقتصادياً ، ولتحقيق هذه الغاية، تعمل هذه المنظمات بنشاط في بعض مجالات وضع السياسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد منظمات أهلية، وهي جماعات مجتمعية ريفية غير رسمية وطوعية تعمل أيضاً لمصلحة الفئات الضعيفة.

٢٠- وتعمل الهيئة المعنية بمنظمات المجتمع المدني، التي أنشئت في آذار/مارس ٢٠٠٩ من أجل الإشراف على تشكيل هذه المنظمات وسير عملها، على ضمان تكوين منظمات سليمة وجادة يمكنها أن تحقق أهدافها ومقاصدها المعلنة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت ٣٣ منظمة من هذه المنظمات مسجلة لدى الهيئة، ويتواصل إنشاء المزيد من هذه المنظمات.

٢١- وقدّمت الهيئة المعنية بمنظمات المجتمع المدني، عن طريق نافذة مرفق صندوق منظمات المجتمع المدني التي أُنشئت بأموال قدمها شركاؤنا في التنمية، منحاً تمويلية قدرها ٥٠ مليون نغولتروم إلى أكثر من ٧٥ في المائة من المنظمات المسجلة لتمكينها من تنفيذ ولايتها. وبالمثل، حصل أكثر من ٢٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني غير المسجلة على منح مالية كبيرة.

٢٢- وستواصل الهيئة المعنية بمنظمات المجتمع المدني تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للمنظمات المسجلة وللمنظمات الناشئة، وذلك بحشد الأموال لكي تتمكن في الأجل الطويل من القيام بدور حيوي مكمّل ومتمّم لدور الحكومة، ولكي تنشأ هذه المنظمات ككيانات مستقلة ذاتية البقاء.

زاي- تقوية الديمقراطية وإنشاء ثقافة ديمقراطية سليمة (التوصية ٤٥)

٢٣- في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أصبحت بوتان أحدث ديمقراطية عندما تم تنصيب أول حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية. وقد شهد المراقبون الدوليون، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، أن الانتخابات حرة وعادلة ومستوفية للمعايير الدولية. وأهم سمات العملية الديمقراطية في بوتان

هي أن التحول من النظام الملكي إلى الديمقراطية بدأه جلالة الملك وجلالة الملك الرابع بطريقة سلسة وسلمية.

٢٤- وازداد توطد الديمقراطية في بوتان بنجاح إجراء انتخابات الحكم المحلي في عام ٢٠١١ والانتخابات البرلمانية الثانية في عام ٢٠١٣، وهي الانتخابات التي راقبها مراقبون دوليون مثل الاتحاد الأوروبي. وقد تنافست في انتخابات عام ٢٠١٣ أربعة أحزاب، بالمقارنة بحزبين في عام ٢٠٠٨، مما تمخض عن عملية انتخابية تنبض بالحياة.

٢٥- وأُنشئت الهيئات الدستورية الرئيسية ووضعت القوانين واللوائح التي تساعد هذه الهيئات في تنفيذ ولاياتها. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تعزيز الحكم الرشيد، اتُخذت عدة مبادرات لتعزيز إدارة الخدمات العامة، وذلك بإصلاح الخدمة المدنية وتحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة.

٢٦- وتُبذل أيضاً جهود من أجل مواصلة نشر المعلومات لإذكاء الوعي بالعملية الانتخابية والديمقراطية بمشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة. وفي إطار الاستعداد للانتخابات البرلمانية الثانية وانتخابات الحكم المحلي، اتخذت لجنة الانتخابات في بوتان تدابير مختلفة، منها حملات لتشجيع المواطنين على المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية والديمقراطية، مع التركيز بصورة خاصة على مشاركة المرأة والشباب. (**التوصية ٥٧**)

٢٧- وأطلقت لجنة الانتخابات في بوتان "أندية الديمقراطية" في المدارس والمؤسسات، كما أعدت مبادرات، مثل مبادرة "متطوعون لتوعية الناخبين"، ومبادرة "الاتصال والتثقيف"، ومبادرة "شبكة بوتانيين من أجل بوتان ديمقراطية". ومن شأن هذه المبادرات أن تحسن التثقيف وأن تشجع المعايير الانتخابية العالية عن طريق توسيع مشاركة الجمهور. (**التوصية ٥٧**)

٢٨- ودأبت الحكومة على الإقرار والتنويه بالدور الأساسي لوسائط الإعلام في تعميق الديمقراطية والحكم الرشيد، وذلك بضبط السلطة التعسفية والمطالبة بالمساءلة والشفافية في نظام الحكم. ويوجد إطار قانوني قوي يدعم ويحمي حرية وسائط الإعلام واستقلاليتها. ويكفل دستور بوتان حرية الكلام والرأي والتعبير، وحرية الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وسائر أشكال البث الإلكتروني للمعلومات. (**التوصية ٥٠**)

٢٩- وقد نمت وسائط الإعلام في بوتان نمواً سريعاً خلال فترة زمنية قصيرة جداً. ففي عام ٢٠١٢، كان في البلد اثنتا عشرة صحيفة محلية، وسبع محطات إذاعية، وقناتان تلفزيونيتان للأخبار. ولا تخضع مقالات الصحف ومحتواها للرقابة، وهي تعرض آراءً مستقلة شديدة القوة والجرأة، مما يعكس نمو الصحافة المستقلة. ويعد برنامج "لقاء مع الصحافة" الشهري إحدى المبادرات العديدة التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة لضمان وصول وسائط الإعلام إلى المعلومات. وأُنشئت المؤسسة الإعلامية البوتانية في عام ٢٠١٠ بموجب ميثاق

ملكي لكي تشجع نمو وسائط إعلام قوية ومسؤولة. وقدمت الحكومة أيضاً برامج وحلقات عمل وحلقات دراسية مختلفة لتطوير السلوك المهني لوسائط الإعلام. (**التوصية ٥١**)

٣٠- وبرغم ذلك، يفرض تدني مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، وقلة السكان، والحجم المحدود للأسواق، تحديات أمام استدامة نمو وسائط الإعلام في البلد.

٣١- وبعد التحول إلى الديمقراطية، تحسنت كثيراً سبل حصول الجمهور على المعلومات. وتكفل المادة ٧(٣) من الدستور الحق في الحصول على المعلومات. وبناءً على ذلك، أُعد أيضاً مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات ونُوقش في الدورة الأولى للبرلمان الثاني. وتدور مناقشات مستفيضة بشأن مشروع القانون، ويتواصل تنفيذ حملة توعية في هذا الشأن. وسيُطرح مشروع القانون للمناقشة مرة أخرى في الدورة البرلمانية القادمة.

٣٢- وتسهم منظمات المجتمع المدني، المسجلة وغير المسجلة على السواء، في تقوية دعائم الديمقراطية وثقافة الديمقراطية عن طريق التربية المدنية، والدورات التدريبية، وحلقات العمل، والمنتديات، والإنتاج الإعلامي، والبحوث. وعقدت مراكز بحث مختلفة حلقات دراسية ومؤتمرات متخصصة، ساعدت جميعها في تعميق فهم الديمقراطية في بوتان.

حاء- تشجيع ثقافة حقوق الإنسان عن طريق التوعية والتثقيف (التوصيتان ١٦ و٤٦)

٣٣- أمكن، بمساعدة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، إحراز تقدم في تعزيز قدرات السكان ووعيهم بحقوق الإنسان عن طريق حلقات العمل، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات، والأنشطة الاجتماعية. وأتاح كل ذلك فرصة للجهات المعنية الرئيسية لتقييم حالة حقوق الإنسان في البلد والعمل على سد الفجوات.

٣٤- وأُحرز تقدم كبير في مجال تدابير حماية الطفل وتوطيد بناء المؤسسات في مجال حقوق الطفل. فقد أعدت اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، بالتعاون مع اليونيسيف، مقرراً تدريبياً بشأن حقوق الطفل، كما يجري بانتظام تدريب مسؤولي الوكالات ذات الصلة في مجال حماية الطفل، بما في ذلك النُهُج الأساسية لإدارة الحالات الإفرادية. كما تجري توعية وتدريب ضباط الشرطة، والمحامين، والعاملين في مجال القانون، ومفتشي العمل، والقيادات المحلية، ورؤساء المؤسسات الدينية، بشأن اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١، والإجراءات القضائية المراعية للأطفال، والتحديات ذات الصلة بالقضايا الجنسانية. وتمت أيضاً توعية وتدريب القيادات المحلية لجميع الوحدات الإدارية الـ ٢٠٥ في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال. ومن شأن ذلك أن يسهم في حماية حقوق الطفل على الصعيد المحلي.

٣٥- وقُدم توجيه إلى أكثر من ١٧٠ مدير مدرسة بشأن تقديم المشورة وحماية الطفل. وتم تكييف دليل تدريبي يتعلق بالدعم النفسي - الاجتماعي في حالات الطوارئ، وتم تبادله مع

متطوعين من الشباب ومرشدين تربويين. ونظمت دورات تدريب في مجال حماية الطفل في حالات الطوارئ لوكالات رئيسية، مثل اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، وإدارة الشباب والرياضة، وإدارة تدبر الكوارث، ومنظمات المجتمع المدني، مثل منظمة RENEW ومنظمة ABS.

٣٦- ووُفرت توعية في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال لأكثر من ٦٠٠ فرد من أفراد المجتمع المحلي، والأطفال، وواضعي السياسات، وأعضاء البرلمان، وذلك عند إطلاق تقرير "حالة الأطفال في العالم" لعام ٢٠١٢. وتمت أيضاً توعية أكثر من ٠٠٠ ٣ طالب جامعي ومحاضر بشأن قوانين وطنية مختلفة، منها قانون حماية الطفل. وأُنشئت أندية القانون في ٢٤ مدرسة إرشادية تغطي جميع المقاطعات العشرين. وتُعد هذه المدارس آلية لنشر الوعي القانوني بين الأطفال.

٣٧- ونظمت اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حلقة عمل في مجال مكافحة الاتجار بالبشر لتوعية موظفي إنفاذ القانون والجهات الأخرى المعنية في المقاطعات الحدودية بهذه المسألة. وأسفرت اجتماعات رفيعة المستوى بشأن الاتجار بالأشخاص عن إجراء تحليل للحالة ووضع إجراء تشغيلي معياري لمنع هذه الحوادث.

٣٨- وأُجريت في عام ٢٠١٢ دراسة بشأن انتشار العنف ضد المرأة. ويجري نشر نتائج هذه الدراسة بصورة منتظمة من خلال الإعلام وحلقات العمل المعنية بالتوعية. وأُطلقت في عام ٢٠١٣ حملة الأمين العام للأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة، المعنونة SG UNiTE، بمشاركة عدة قطاعات. ومن شأن هذا النشاط المتعدد القطاعات أن يعزز جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الوعي بمسألة العنف ضد المرأة. وجرت في إطار الحملة، توعية الطلاب والمحاضرين بمؤسسات التعليم العالي، ووكالات إنفاذ القانون وغيرها بقانون منع العنف المترلي لعام ٢٠١٣. كما أطلقت الشرطة البوتانية الملكية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ برنامج "أصدقاء الشرطة"، وهو برنامج شراكة بين الشرطة والجمهور يهدف إلى تعزيز الوعي بالعنف ضد المرأة. وشاركت بوتان أيضاً في شباط/فبراير ٢٠١٣، في حملة "انتفاضة مليار" بهدف إنهاء العنف ضد المرأة. (**التوصية ٣٨**)

٣٩- ونظمت جامعة بوتان الملكية حلقات دراسية في مجال حقوق الإنسان والبوذية في أربع وحدات إدارية مختلفة للمقاطعات، وأُنتج وعُرض فيديو للتوعية في مجال "حقوق الإنسان ودستور بوتان"، كما نُشر ووُزع كتيب عن حقوق الإنسان يتضمن نصاً مترجماً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٤٠- وبدأ المعهد القانوني الوطني لبوتان تقديم سلسلة قانونية في شكل برامج تلفزيونية ومحاضرات، وبرنامج نشر الثقافة القانونية في الريف، وندوات، وحلقات دراسية، بهدف إذكاء وعي الجمهور بحقوق الإنسان.

٤١- وأولت الحكومة على الدوام أولوية عالية لتشجيع الشباب على أن يكونوا مواطنين منتجين ومسؤولين، عن طريق البرامج التثقيفية. ولذلك تُقدم برامج متنوعة في مجال صحة الشباب وتنميتهم إلى الشباب الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين بها لتمكينهم من اكتساب القيم والمهارات الأخلاقية المهمة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ في عام ٢٠١٠ تنفيذ برنامج السعادة الوطنية الشاملة في المدارس بهدف غرس قيم ومبادئ السعادة الوطنية الشاملة في نظام التعليم. ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان توخي العدالة والمساواة في إدارة المدارس. وأبلغت عدة مدارس عن تحسن ملموس في سلوك الطلاب واحترامهم لاختلاف الثقافات والعادات. **(التوصية ١٧)**

٤٢- ويجري تعزيز الوعي بالحقوق والمسؤوليات المتعلقة بحرية الكلام وبالمواطنة، وذلك في إطار أنشطة منظمات المجتمع المدني أيضاً. وتجري كذلك تقوية الأصوات الريفية عن طريق المبادرات التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني.

خامساً- تنفيذ التوصيات المصنَّفة حسب الموضوع

ألف- الحق في التعليم (التوصيتان ٧٠ و٧١)

٤٣- تنص المادة ٩(١٦) من الدستور على أن "توفّر الدولة التعليم المجاني لجميع الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة وحتى الصف العاشر، وتكفل الإتاحة العامة للتعليم التقني والمهني، وتتيح التعليم العالي على قَدَم المساواة للجميع تبعاً للكفاءة". ويدعَم مشروع سياسة التعليم الوطني ما ورد في الدستور، إذ يكفل "حصول جميع الأطفال البوتانيين، بمَن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة"، على التعليم الأساسي الجيد (حتى الصف العاشر أو ما يعادله) المجاني (من حيث رسوم الدراسة والكتب المدرسية) والمُنصف". ويتجلى التزام الحكومة في أن ٢٤,٣٩ في المائة من الاعتمادات المالية الكلية في الخطة الخمسية الحادية عشرة مخصَّصة للقطاعات الاجتماعية، كالتعليم والصحة.

٤٤- وفي الوقت الحالي، تصل نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ٩٦ في المائة، وهو ما يعني تحسُّناً قدره ٤ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٩١,٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، في حين تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي ٩٤ في المائة في الوقت الراهن بالمقارنة مع ٨٨,٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. كما تبلغ النسبة المعدَّلة للالتحاق بالتعليم الابتدائي[٣] ٩٨,٥ في المائة، مما يبين أن كل الأطفال البوتانيين تقريباً يحصلون على التعليم الابتدائي. وعلاوة على ذلك، استهدفت الحكومة في الخطة الخمسية الحادية عشرة تحقيق نسبة التحاق بالتعليم الابتدائي قدرها ٩٨ في المائة ونسبة التحاق بالتعليم الأساسي قدرها ٩٦ في المائة. ولتحقيق هذا الهدف، تواصل بوتان إيلاء أولوية لتوفير التعليم الابتدائي المجاني لجميع الأطفال.

٤٥- وأحرزت بوتان تحسناً مُبهراً أيضاً في كفالة المساواة بين الجنسين في التعليم. ويبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم ١,٠٢، مما يشير بشكل إجمالي إلى عدم وجود فروق كبيرة بين الجنسين في الالتحاق بنظام التعليم في بوتان. وقد تحقق ذلك بفضل سياسة إنشاء المدارس الابتدائية وزيادة عدد فصول الدراسة بها والتوفير المجاني للكتب الدراسية والأدوات المكتبية ومرافق الإقامة الداخلية، وبرامج تغذية التلاميذ، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، لتشجيع الأطفال على الالتحاق بالمدارس والبقاء بها، خاصة فتيات الأوساط الضعيفة. كما أنه لتمكين أطفال الأسر الفقيرة والأطفال الذين يسيرون مسافة طويلة للوصول إلى المدرسة من الالتحاق بالمدارس، تُقدَّم وجبة مجانية لتلاميذ المدارس بحسب احتياجهم. وفي حالات الإقامة الداخلية، يُكلَّف مقدمو الرعاية برعاية الأطفال الصغار أيضاً. (**التوصية ٦٦**)

٤٦- ولتلبية احتياجات الأطفال الضعفاء، وبشكل خاص لكي يُمنح الأطفال المنتمون لأوساط اجتماعية اقتصادية فقيرة ميزة الانطلاق المبكر، شرعت الحكومة في إنشاء مراكز مجتمعية لرعاية ونماء الطفولة المبكرة. وتهدف هذه المبادرة، التي ترعى الأطفال الذين هم في سن ٣ إلى ٥ سنوات، إلى تقديم برنامج التحفيز المبكر والاستعداد للمدرسة في المجتمعات المحلية مجاناً. ويوجد حالياً ١١٨ مركزاً من هذه المراكز في جميع أنحاء البلد، منها مراكز تديرها منظمات المجتمع المدني والشركات. وتهدف الحكومة إلى إنشاء ١٣٥ مركزاً إضافياً في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة. (**التوصية ٣٣**)

٤٧- وفي إطار التعبير عن التزام الحكومة بتوفير التعليم للجميع، لا سيما الأطفال ذوي الإعاقة، ينص مشروع سياسة التعليم الوطنية على أن "يحصل الأطفال، بغض النظر عن قدراتهم أو موقعهم أو خلفيتهم، على فرص متكافئة في التعليم"، وعلى أن "تقوم جميع المدارس والمعاهد بإدراج سياسة لتلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة في وثيقة سياساتها التعليمية".

٤٨- وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت في عام ٢٠١٢ دراسة على مرحلتين بشأن معدَّل انتشار الإعاقة بين أطفال الفئة العمرية ٢-٩ سنوات، لتقييم نطاق وانتشار الإعاقات في البلد. ويُعتبر تقرير الدراسة أداة مهمة لواضعي السياسات والباحثين والممارسين ومنظمات المجتمع المدني والمتطوعين لتعزيز مشاركة هؤلاء الأطفال ومساواتهم بغيرهم وتحقيق سعادتهم. وتشكل هذه الدراسة أيضاً الأساس لتحديد الأقاليم والمناطق التي تحتاج إلى خدمات تلبي الاحتياجات الخاصة تحديداً، بما في ذلك التعليم والصحة.

٤٩- وبغية تلبية الحاجة إلى تقديم خدمات تعليمية متخصصة، أُنشئت وحدة للتعليم الخاص في وزارة التعليم. واستضافت بوتان أيضاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أول حلقة دراسية إقليمية بشأن التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة.

٥٠- وفي الوقت الحالي، تقدم ثماني مدارس الرعاية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، منها مدرستان تقدمان خدمات متخصصة إلى ذوي الإعاقة البصرية والسمعية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، كان ٢٥٩ مدرساً من الحاصلين على تدريب في مجال التعليم الشامل

يقدمون الرعاية لهؤلاء الأطفال. وسيجري، في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة، تحسين وتحديث مراكز الخدمات في ١٥ مدرسة، منها المدارس الثماني القائمة. وأُنشئت أيضاً شبكة تتألف من منسقين من قطاعات مختلفة، وحُددت أدوارها في تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة. وبالمثل، يتزايد عدد منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات التعليمية إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. (**التوصيتان ٣٣ و٣٤**)

باء- الحق في الصحة

٥١- يستفيد جميع البوتانيين من الخدمات الصحية المجانية، بدايةً من الرعاية الصحية الأولية إلى الرعاية الصحية التخصصية، باعتبار ذلك حقاً يكفله الدستور. وتنص الفقرتان ٢١ و٢٢ من المادة ٩ من الدستور على أن "تتيح الدولة خدمات الصحة العامة الأساسية مجاناً في إطار الطب الحديث والطبي الشعبي"، وأن "تسعى الدولة إلى توفير الأمن في حالة المرض والعجز أو الافتقار إلى الوسائل الكافية للمعيشة لأسباب تخرج عن إرادة الشخص". وهذه الأحكام الدستورية دليل على التزام الحكومة بتقديم الرعاية الصحية المجانية والجيدة لجميع المواطنين.

٥٢- وبغية ضمان حصول جميع البوتانيين على الخدمات الصحية المجانية، أُطلقت في تموز/يوليه ٢٠١١ سياسة صحية وطنية موحدة تتضمن خارطة طريق لتحقيق جميع الأهداف الوطنية والدولية ذات الصلة بالصحة. وفي الوقت الراهن، تُقدَّر التغطية بالخدمات الصحية الأولية بنحو ٩٠ في المائة. وتوجد حالياً ثلاثة مرافق صحية لكل ١٠ ٠٠٠ شخص. وتؤكد السياسة الصحية الوطنية الحاجة إلى إنشاء مرافق صحية في أماكن لا تبعد أكثر من ثلاث ساعات سفر، والحاجة كذلك إلى خدمات صحية تُلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعتزم الحكومة توفير السُبُل التي تمكِّن جميع المواطنين في البلد من الوصول إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية باستخدام الحلول القائمة على التكنولوجيا. ورغم النقص الشديد في الأطباء والعاملين الصحيين المدربين، نفذت بوتان أيضاً سياسة ترمي إلى تخصيص ثلاثة أطباء لكل مقاطعة، وهي الآن في طريقها إلى تحقيق هذا الهدف. (**التوصية ٦٩**)

٥٣- كما تُلزِم السياسة الصحية الوطنية الحكومة بتعزيز المرافق والخدمات الصحية التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها. وبناءً على ذلك، تُقدَّم خدمات العلاج الطبيعي في ٢٢ مستشفى في ١٨ مقاطعة؛ وسوف تتوافر في أية هياكل أساسية صحية جديدة تُنشأ في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة، لا سيما المستشفيات، خدمات يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها. (**التوصية ٦٦**)

٥٤- وأُحرز تقدم كبير في تطوير قدرات النظام الصحي، مما أدى إلى أوجه تحسُّن في النواتج ذات الصلة بالصحة. وازداد عدد العاملين في مجال الصحة في البلد بفضل مبادرات مختلفة، منها توظيف الأطباء الأجانب، والاستعانة بمتطوعين صحيين من بلدان مختلفة، وإعادة التعاقد مع الأطباء المحليين الذين استقالوا من العمل، وتقديم الدعم المالي إلى طلاب الطب الملتحقين على نفقتهم، وبدء تنفيذ البرنامج المتسارع للتمريض، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، أعدَّ المعهد الملكي للعلوم الصحية، ومعهد خدمات الطب الشعبي، وهما مركزان

رئيسيان للتعليم الطبي في بوتان، موارد بشرية في مختلف مجالات عمل المساعدين التقنيين وفي الطب الشعبي، على التوالي. وأطلق المعهد الملكي للعلوم الصحية درجة البكالوريوس في الصحة العامة في عام ٢٠١٠، ودرجة البكالوريوس في التمريض والقِبالة في عام ٢٠١٢، وهو ما سيؤدي إلى زيادة عدد المهنيين المؤهلين في الأجل الطويل.

٥٥- ويمثل سنّ قانون جامعة العلوم الطبية في بوتان، وإنشاء الجامعة في عام ٢٠١٢، مبادرة رئيسية من الحكومة لتوفير التعليم الطبي المتخصص في البلد، مما يسد النقص الشديد في العاملين في مجال الصحة والمهن الصحية المساعِدة ويكفل وصول البوتانيين إلى العاملين ذوي المهارات العالية في مجال الرعاية الصحية. (**التوصية ٦٩**)

٥٦- وقامت وزارة الصحة أيضاً بتنقيح خطتها الاستراتيجية الوطنية (٢٠١٢-٢٠١٦) لضمان أن تلبي الخدمات الصحية احتياجات الفئات الضعيفة والمهمَّشة، لا سيما المتعايشين مع مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، والمثليين، والبغايا، والمتحولين جنسياً. ويهدف ذلك إلى تعزيز حقوق هؤلاء الأفراد في الحصول على الخدمات العالية الجودة المتعلقة بالوقاية من فيروس الإيدز، وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم. (**التوصية ٣٠**)

٥٧- كما اضطلعت وزارة الصحة بالدراسات التالية لمعرفة مدى انتشار وتفشي مرض الإيدز والعدوى بفيروسه:

(أ) دراسة للتقييم السريع للوصمة التي تلحق بالمثليين والمتحولين جنسياً (٢٠١٢-٢٠١٣)؛

(ب) دراسة لتحديد أماكن تواجد المثليين والمتحولين جنسياً وتقدير حجمهم (٢٠١٢)؛

(ج) دراسة استقصائية للوقوف على معارف ومواقف وممارسات العاملين المهاجرين والشباب الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين بها (٢٠١٢-٢٠١٣)؛

(د) مراقبة مشاريع توليد الطاقة الهيدرولوجية (٢٠١٣).

٥٨- وأُنشئت في عام ٢٠٠٩ منظمة Lhaksam، وهي منظمة أهلية تدافع عن حقوق المتعايشين مع مرض الإيدز والعدوى بفيروسه. ونجحت هذه المنظمة في تسليط الضوء على محنة هذه الفئة الضعيفة وفي مكافحة الوصمة المجتمعية المقترنة بالمرض.

جيم- تخفيف الفقر

٥٩- يتمثل الهدف الرئيسي للخطة الخمسية العاشرة في تخفيض معدل الفقر من ٢٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٢، بلغ معدل الفقر ١٢ في المائة، وهو يمثِّل انجازاً مهماً. ورغم ذلك، لا يزال الحد من الفقر من أهم الأولويات. (**التوصية ٦٥**)

٦٠- أما الهدف الرئيسي للخطة الخمسية الحادية عشرة فهو تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الخضراء الشاملة للجميع. ومن هذا المنطلق، يُعدُّ الحد من الفقر واحداً من ١٦ مجالاً وطنياً رئيسياً للخطة ينبغي تحقيق نتائج فيها. وتهدف الحكومة إلى مواصلة الحد من الفقر ليصل إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى هدف الحد من الفقر الناجم عن انخفاض الدخل، حدَّدت الحكومة أيضاً هدفاً جسوراً هو تقليص الفقر المتعدد الأبعاد من ٢٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٨.

٦١- وتركّز الخطة الخمسية الحادية عشرة بشكل خاص على تلبية احتياجات الفئات الضعيفة، وذلك بإجراء دراسات شاملة لتحديد الأهداف الأساسية وتخطيط التدخلات المناسبة. (**التوصيتان ٣٠ و٣١**)

٦٢- وستواصل الحكومة الحد من الفقر والتواصل مع فئات المجتمع الضعيفة من خلال تدخلات محدّدة الهدف، مثل: (**التوصية ٦٦**)

(أ) برنامج النهوض بالاقتصاد الريفي، وهو يهدف إلى التصدي للفقر المدقع في ١٢٦ قرية حُدّدت في الخطة الخمسية العاشرة بوصفها القرى الأشد تهميشاً. ونُفِّذت المرحلة الأولى لهذا البرنامج كمشروع إرشادي في إطار الخطة الخمسية العاشرة، حيث قُدِّم دعم محدَّد الهدف إلى ١٠ قرى. ونظراً إلى نجاح المرحلة الأولى للبرنامج، تم تحديد ١١٦ قرية بوصفها قرى مستفيدة من المرحلة الثانية للبرنامج في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة؛

(ب) البرنامج الوطني لإعادة التأهيل، وهو برنامج أطلقه ويديره مكتب سكرتارية جلالة الملك[٤] بهدف الحد من الفقر عن طريق تحسين قاعدة الأصول المنتجة للأسر المعيشية المهمشة، بتوفير الدعم للأراضي والدعم الانتقالي ودعم أسباب المعيشة، وتوفير التسهيلات الاجتماعية - الاقتصادية؛

(ج) برنامج تمكين الحكومات المحلية، وهو برنامج يهدف إلى ضمان توفير المرافق الأساسية والموارد المالية الضرورية لجميع الحكومات المحلية، لكي تنفذ ولاياتها تنفيذاً فعالاً؛

(د) البرنامج الخاص بالفئات الضعيفة، وهو يلبي احتياجات المسنين، والأشخاص ذوي الأنواع المختلفة من الإعاقة، والفئات الضعيفة من الشباب؛

(هـ) التدخلات الصحية والتعليمية المحددة الهدف، وهي ترمي إلى تحسين النواتج الصحية والتعليمية في المقاطعات ذات النواتج الصحية والتعليمية المتدنية.

٦٣- وإضافةً إلى ذلك، توجد منظمات أهلية، مثل مؤسسة تارايانا، تتعاون مع الحكومة وتهدف إلى تخفيف الفقر في أبعد المناطق النائية في البلد.

دال- نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي (التوصيتان ٦٧ و٩٤)

٦٤- أُدرج هدف تحسين الأمن الغذائي والتغذوي ضمن الأهداف الرئيسية لوزارة الزراعة والحراجة في الخطة الخمسية الحادية عشرة، في حين أُدرج "تأمين الغذاء واستدامته" ضمن المجالات الوطنية الرئيسية التي حددتها الحكومة لتحقيق نتائج فيها. ولتحقيق ذلك، وُضعت عدة برامج من شأنها أن تُسهم بشكل مباشر في بلوغ الهدف المنشود. وقد أُحيلت بالفعل سياسة وطنية للأمن الغذائي والتغذوي، أُعدت بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة، إلى الحكومة لاعتمادها. وسوف تكفل هذه السياسة، لدى اعتمادها، إيلاء أولوية مناسبة للأمن الغذائي والتغذوي وتعميمه في جميع الخطط الإنمائية. ووُضع أيضاً إطار للبرامج القطرية بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة.

٦٥- وإدراكاً لأهمية تثقيف الشباب البوتانيين بمسألة الأمن الغذائي والتغذوي، تواصل الحكومة دعم برامج الزراعة المدرسية في ١٧٣ مدرسة، حيث تُشجَّع المدارس في إطار هذا البرنامج على تحقيق الاكتفاء الذاتي بزراعة الخضراوات وتربية الماشية. وأدى هذا البرنامج أيضاً إلى إقامة شراكة اقتصادية ناجحة بين المدارس والمجتمعات المحلية وإلى تشجيع الإنتاج المحلي للخضراوات.

٦٦- وفي عام ٢٠١٣، قُرِّرت مادة الزراعة والأمن الغذائي بشكل تجريبي في ٢٠ مدرسة ثانوية كمادة اختيارية. وكانت الاستجابة لهذا المقرر الجديد إيجابية للغاية، وسيُوسع نطاق هذا المقرر في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة بحسب الطلب وتوافر الموارد.

هاء- التصدي لمسألة بطالة الشباب (التوصيتان ٦٣ و٦٤)

٦٧- انخفض المعدل العام للبطالة من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٢. وبينما يظل معدَّل البطالة البالغ ٢,١ في المائة منخفضاً ولا يُنذر بالخطر بالمقارنة مع الاتجاهات العالمية، يتسم الوضع في بوتان بالحرج نظراً إلى أن معدل بطالة الشباب أعلى بكثير من المتوسط الوطني.

٦٨- ويمثل وضع السياسة الوطنية للتوظيف أحد التدخلات المهمة للتصدي للبطالة. وتحدد هذه السياسة استراتيجيات للإسراع بنمو فرص العمل، وتحسين أوضاع العمل، وتوفير فرص متكافئة، وفي الوقت نفسه توفير قوة عاملة ماهرة تلبي احتياجات سوق العمل.

٦٩- وإدراكاً لأهمية تعزيز روح المبادرة لدى الشباب، أنشأت وزارة العمل والموارد البشرية، في تموز/يوليه ٢٠١٠، شعبة إنشاء المشاريع والأعمال الحرة يُناط بها تشجيع الأعمال الحرة عن طريق إقامة المشاريع في مجال الصناعات الإبداعية، كالخدمات والتصنيع. وبالإضافة إلى ما تُجريه الشعبة من تقييم للأثر، ودراسات التتبع، وتوفير التوعية والتوجيه في مجال إنشاء المشاريع، تقدم الشعبة أيضاً مقرراً تدريبياً أساسياً وشاملاً في مجال إنشاء المشاريع

للشباب المهتمين. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم منظمات أهلية ومنظمات خاصة بتشجيع ودعم إنشاء المشاريع.

٧٠- وللتصدي لمسألة البطالة، أطلقت وزارة العمل والموارد البشرية عدداً من البرامج الرامية إلى مساعدة الباحثين عن عمل، مثل برامج المشورة المهنية، وبرامج تنمية روح المبادرة، وبرامج التدريب الداخلي، وغيرها. كما أصدرت الوزارة عدة منشورات، منها أدلة سوق العمل، وأدلة تقديم المشورة، ولائحة التوظيف والاختيار لعام ٢٠١٢. ولمساعدة الشباب على اختيار المهنة المناسبة، يوفر التثقيف والمشورة في مجال المهنة بصورة رسمية في جميع المدارس الثانوية في البلد.

٧١- وبفضل المبادرات المختلفة التي اتخذتها الحكومة، انخفض معدل بطالة الشباب من ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٢.

واو- الاتجار بالأشخاص (التوصية ٤٣)

٧٢- رغم أن الاتجار بالأشخاص في بوتان قليل جداً لا يكاد يزيد على حالات متفرقة، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لمكافحة هذه الحالات ورصدها.

٧٣- وتتضمن التشريعات الجديدة، لا سيما قانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١، تعريفاً شاملاً للاتجار يتوافق مع اتفاقيات الأمم المتحدة. كما أن قانون العقوبات المعدَّل لعام ٢٠١١ يعيد النظر في تعريف الاتجار ليجعله أكثر شمولاً نسبياً. وتعكف اللجنة الوطنية للمرأة والطفل على وضع إجراء تشغيلي معياري بشأن الاتجار بالأشخاص، بالتعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٧٤- وأدى ذلك إلى تعزيز التعاون فيما بين الحكومة والشركاء غير الحكوميين، وأسفر أيضاً عن إقامة شراكة مع المنظمات ذات الصلة عَبر الحدود.

٧٥- وتنفذ برامج بناء القدرات على فترات منتظمة، مما يُحسّن من مستويات الوعي. وستتعاون اللجنة الوطنية للمرأة والطفل تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مشروع يهدف إلى "تحسين استجابة الحكومة والمجتمع المدني لمكافحة الاتجار بالأشخاص في بوتان" يُنفَّذ في فترة ثلاث سنوات تبدأ من أوائل عام ٢٠١٤.

زاي- تبادل الخبرات مع المجتمع الدولي في مجال السعادة الوطنية الشاملة (التوصيتان ٨٣ و٨٤)

٧٦- قدمت بوتان، بالاشتراك مع ٦٨ بلداً، القرار A/RES/65/309 المعنون "السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية"، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار بتوافق

الآراء في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١. ويعترف هذا القرار بتوخي السعادة بوصفها هدفاً عالمياً وأساسياً لشعوب العالم، "وبضرورة توخي نهج أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً تجاه النمو الاقتصادي الذي يعزز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والسعادة والرفاه للشعوب كافة".

٧٧- وعملاً بالقرار، عقدت بوتان في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك، "الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السعادة والرفاه: تحديد نموذج اقتصادي جديد". وقدَّم رئيس وزراء بوتان تقرير الاجتماع الرفيع المستوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وجرى استعراض التقرير مع المجتمع الدولي في مؤتمر قمة ريو +٢٠ المعقود في ريو دي جانيرو.

٧٨- ووفقاً للتوصية المقدمة من الاجتماع الرفيع المستوى، كلَّفت بوتان فريقاً عاملاً دولياً من الخبراء، يتألف من ٦٣ عضواً من مجالات متنوعة، بوضع النموذج الاقتصادي المقترح. وعُقد الاجتماع الأول للفريق العامل في بوتان في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣. وأُنشئت أيضاً أمانة النموذج الإنمائي الجديد في مدينة ثمبو من أجل تنسيق وتيسير عمل فريق الخبراء العامل. وقُدِّم التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٧٩- وتعلّق بوتان أهمية كبيرة على هذه المبادرة، وتعتقد أنها ستسهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي تلبية الحاجة إلى نهج إنمائي شامل يتجاوز مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. واسترشاداً بهذه المبادرة، أعلنت الجمعية العامة يوم ٣٠ آذار/مارس يوماً دولياً للسعادة.

حاء- التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية (التوصية ١٨)

رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (التوصية ٨٧)

٨٠- استضافت بوتان، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، مؤتمر القمة السادس عشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن موضوع "جنوب آسيا خضراء وسعيدة"، وترأست بوتان مؤتمر قمة الرابطة لأول مرة. وكانت النتائج الموضوعية لمؤتمر القمة هي صدور إعلان اليوبيل الفضي، وصدور بيان ثمبو الوزاري بشأن تغير المناخ، وتوقيع "اتفاقية التعاون بشأن البيئة واتفاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن التجارة في الخدمات". واستضافت بوتان، بوصفها رئيسة الرابطة، الاجتماعات والأنشطة الرفيعة المستوى والمهمة التالية التي وضعت عملية الرابطة في مركز الصدارة:

(أ) اجتماع وزراء المالية، آب/أغسطس ٢٠١٠؛

(ب) اجتماع مجلس وزراء الرابطة، شباط/فبراير ٢٠١١؛

(ج) اجتماع وزراء داخلية الرابطة، تموز/يوليه ٢٠١١؛

(د) اجتماع سلطات الهجرة في الرابطة، تموز/يوليه ٢٠١١؛

(هـ) اجتماع وزراء البيئة في الرابطة، أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛

(و) اجتماع رؤساء لجان المنح الجامعية في الرابطة، نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

(ز) اجتماع مراكز التنسيق الوطنية لتعزيز آليات الرابطة، نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

(ح) مؤتمر كِبار القضاة في الرابطة، أيار/مايو ٢٠١٣؛

(ط) المؤتمر القانون للرابطة، أيار/مايو ٢٠١٣؛

(ي) اجتماع بنك الغذاء التابع للرابطة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

(ك) المهرجان الأدبي للرابطة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٨١- وتستضيف بوتان أيضاً أمانة الصندوق الإنمائي للرابطة، ومركز الحراجة التابع للرابطة.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٨٢- تواصل بوتان التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان توافق تشريعاتها وممارساتها في مجال مكافحة الإرهاب مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن هذا المنطلق، تُرجمت أيضاً اتفاقية جنيف إلى لغة الجونغها، وهي الآن قيد المراجعة قبل نشرها للتوزيع. وتواصل بوتان أيضاً استضافة وفود من البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر التي مقرها في نيودلهي. ويشارك ممثلون للحكومة، منذ عام ٢٠٠٩، في الدورة التدريبية لجنوب آسيا، وفي مؤتمر جنوب آسيا بشأن القانون الدولي الإنساني، اللذين نظمتهما اللجنة الدولية للصليب الأحمر في آسيا وحولها. واستضافت بوتان أيضاً المؤتمر الرابع لجنوب آسيا المعني بالقانون الدولي الإنساني، المعقود في ثمبو في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٣. (**التوصية ٨٢**)

طاء- التعاون مع آلية حقوق الإنسان

٨٣- وجهت بوتان دعوة دائمة إلى المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم لزيارة البلد، وذلك تعبيراً عن التزامها بالتعاون البنّاء مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

سادساً- تنفيذ التوصيات الخاصة بالفئات الضعيفة (التوصيتان ٣٠ و٣١)

ألف- المرأة (التوصيتان ٢٥ و٢٧)

٨٤- تتمتع المرأة في بوتان نسبياً، بقدر كبير من الاستقلالية وتكافؤ الفرص مع الرجل في الكثير من مناحي الحياة. وتمنح نُظُم الإرث القائمة على النَسَب من جهة الأم، وهي النُظُم

المعمول بها في معظم المجتمعات المحلية، المرأة فرصة كاملة لحيازة الأراضي وتملكها، وتتمتع المرأة أيضاً في معظم الحالات بسلطة اتخاذ القرارات الموضوعية المتعلقة بالممتلكات والأمور الأُسرية. غير أنه رغم عدم وجود أشكال سافرة وراسخة للتمييز، لا تزال توجد فجوات يجب معالجتها. وبناءً على ذلك، تواصل الحكومة اتخاذ عدة تدابير لسد تلك الفجوات.

٨٥- ووضعت اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، بالتعاون مع البنك الدولي، مذكرة سياسة جنسانية عامة تهدف إلى تقييم الإنجازات من حيث تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العناية، والقيام بالتدخلات السياساتية. وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تقييم جنساني قطري في قطاعات مختارة. ومن شأن هذه الوثائق أن تساعد الحكومة في تحديد الفجوات المستديمة وسدها.

١- العنف ضد المرأة (التوصيات ٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩)

٨٦- أشارت الدراسات التي أُجريت في وقت سابق إلى أن المرأة تشكل أغلبية ضحايا العنف. وللتصدي لذلك، سُنَّ قانون منع العنف المترلي لعام ٢٠١٣ في ١ آذار/مارس ٢٠١٣. ومرت صياغة القانون بعملية شاملة شاركت فيها الجهات صاحبة المصلحة وعامة الجمهور. ويتسم القانون بالشمول من حيث نطاقه والمجال الذي يغطيه. ويكفل القانون توفير الانتصاف القانوني الفوري والعادل للضحايا بغض النظر عن مكان إقامتهم. وييسِّر القانون أيضاً سبل انتصاف لتقديم المساعدة العاجلة والفعالة، وحماية الضحايا، ويضع تدابير تهدف إلى ضمان تنفيذ أحكامه تنفيذاً كاملاً من جانب الوكالات المعنية.

٨٧- ويُحدِّد قانون منع العنف المترلي لعام ٢٠١٣ إجراءات واضحة لتحسين وصول النساء ضحايا العنف إلى القضاء. ويجري حالياً إعداد قواعد ولائحة القانون. واتخذ المعهد القانوني الوطني لبوتان مبادرات عديدة لتحسين سُبُل وصول الضحايا إلى القضاء، وذلك بتدريب موظفي وكالات إنفاذ القانون على إجراءات التعامل مع حالات العنف ضد المرأة، وتوعية المرأة بحقوقها وإدراج حقوق المرأة في الدورات التدريبية المتعلقة بسُبُل التسوية البديلة للتراعات، وتدريب القيادات النسائية المحلية على هذه السُبُل، وما إلى ذلك. ويعقد المعهد أيضاً دورات تدريبية عادية للقضاة بشأن القوانين التي تؤثر على حياة المرأة والطفل. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب مساعدي القضاة في محاكم المقاطعات في مجال الإجراءات المراعية للمرأة والطفل، بهدف الإسراع بتسجيل القضايا والنظر فيها (**التوصية ٤٨**).

٨٨- وإدراكاً للحاجة إلى شعبة منفصلة ومستقلة تلبي احتياجات المرأة والطفل في إطار الشرطة البوتانية الملكية، أُنشئت في ١ آذار/مارس ٢٠١٣ شعبة مستقلة لحماية المرأة والطفل. وتكفل هذه الشعبة تنفيذ الولايات ذات الصلة بحماية المرأة والطفل من جانب جميع الوحدات الميدانية، وذلك بتقديم خدمات الوقاية والحماية والمساعدة. وقد أُنشئت وحدات لحماية المرأة والطفل في ٤ مقاطعات، ويُعتزم تغطية مقاطعتين أخريين. وتهدف الخطة النهائية إلى إنشاء وحدة/مكتب لحماية المرأة والطفل في كل مقاطعة من المقاطعات العشرين في البلد.

وبالإضافة إلى تعاون وحدة حماية المرأة والطفل مع وكالات إنفاذ القانون، تتعاون الوحدة مع المجتمع المدني والوكالات الأخرى في التثقيف في مجال حقوق المرأة والطفل. وتحتفظ الوحدة أيضاً بقاعدة بيانات بشأن العنف ضد المرأة والطفل. (**التوصية ٤٢**)

٨٩- وازداد انضمام النساء إلى قوات الشرطة بصورة كبيرة. وتعمل حالياً نحو ٨٠ شرطية في جميع وحدات/مكاتب حماية المرأة والطفل. ويشجع الباب ٢٠ من قانون منع العنف المترلي لعام ٢٠١٣ تعيين شرطية واحدة على الأقل في كل وحدة/مكتب لحماية المرأة والطفل. ومن شأن تنفيذ ولاية إنشاء وحدة/مكتب لحماية المرأة والطفل في كل مقاطعة أن يزيد عدد النساء المعنيات بمسألة العنف ضد المرأة.

٩٠- وتشارك منظمة RENEW، وهي منظمة أهلية، مشاركة فعالة في منع العنف المترلي ومساعدة الضحايا على أن يكونوا أفراداً مستقلين ومنتجين في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدَّم إلى الضحايا خدمات مثل إعادة التأهيل، والمشورة، والمأوى المؤقت، والمساعدة القانونية، ودورات تنمية المهارات.

٢- تعميم المنظور الجنساني في الخطط والسياسات الإنمائية (التوصية ١٥)

٩١- كان تعميم المنظور الجنساني جزءاً لا يتجزأ من الخطة الخمسية العاشرة للبلد. وتستهدف خطة العمل الجنسانية الوطنية ٢٠٠٨-٢٠١٣، التي أُعدت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتخضع خطة العمل الجنسانية الوطنية الآن للمراجعة، وتشير النتائج الأولية إلى إحراز تقدم في المجالات المستهدفة. وتشمل الخطة الخمسية الحادية عشرة برامج لسد الفجوات القائمة.

٩٢- وتهدف الخطة الخمسية الحادية عشرة إلى زيادة التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الخطط والسياسات الوطنية. ونتيجة لذلك، أدرجت القطاعات المختلفة الأنشطة القائمة على المساواة بين الجنسين في خطتها الخمسية الحادية عشرة. ويشمل بعض هذه الخطط بناء قدرات القيادات النسائية، وتقديم منح دراسية إلى فتيات الأوساط المحرومة، وإنشاء هياكل أساسية ملائمة للفتيات في المدارس، وإنشاء مراكز رعاية ونماء الطفولة المبكرة.

٩٣- وما زالت الشبكة الوطنية لمنسقي الشؤون الجنسانية، التي أُنشئت في عام ٢٠٠٦ لضمان تعميم المنظور الجنساني في السياسات والخطط القطاعية، والتي تُمثّل فيها الوكالات الرئيسية الحكومية والتابعة للمجتمع المدني والخاصة، تضطلع بمهامها وتعقد اجتماعات منتظمة من أجل تنسيق وتنفيذ السياسات. وتقوم اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، بوصفها عضواً في لجنة فحص سياسات لجنة السعادة الوطنية الشاملة، بمراجعة جميع السياسات من منظور جنساني، وباقتراح توصيات لجعل السياسات أكثر تلبية لاحتياجات المرأة، بما في ذلك القضاء على القوالب النمطية. (**التوصية ٢٣**)

٩٤- وإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطة الحالية كلاً من تعميم المنظور الجنساني ووضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني من أجل التصدي لمجالات الأولوية، وهي التعليم، والتوظيف، والإدارة واتخاذ القرار، والعنف الجنساني. وإدراكاً لأهمية الميزانية المراعية للمنظور الجنساني كأداة لضمان تنفيذ جميع الخطط المراعية للمسائل الجنسانية، تشدد الحكومة على أهمية إيلاء الاعتبار الواجب لوضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني على الصعيدين المركزي والمحلي.

٣- سد الفجوة الجنسانية في التعليم (التوصيات ٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥)

٩٥- بينما تحقَّق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والأساسي، وضاقت الفجوة على مستوى التعليم الثانوي، لا يزال التصدي للتفاوت في معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي يحظى بالأولوية.

٩٦- ولدراسة أسباب انخفاض مستوى التحاق المرأة بالتعليم العالي، أُجريت في عام ٢٠٠٩ دراسة بعنوان "الحاجز غير المرئي في المنحنى التعليمي للفتيات - تقييم التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي في بوتان". وتشير الدراسة إلى الحاجة إلى تدخلات محددة الهدف لتعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التعليم. واتخذت الحكومة منذ ذلك الوقت مبادرات، منها مبادرة المرافق الملائمة للطفلة، وبرنامج التوعية بالمسائل الجنسانية وتقديم المشورة، وتقديم الدعم المالي وغيره إلى فتيات الأوساط الفقيرة، وتحسين نوعية التعليم بصورة عامة لضمان بقاء الفتيات في التعليم. وتُقدَّم أيضاً منح دراسية للفتيات عن طريق منظمات المجتمع المدني والشركات.

٩٧- ويهدف برنامج السعادة الوطنية الشاملة أيضاً إلى توفير المهارات الحياتية، مثل التفكير النقدي، واتخاذ القرارات المستنيرة، وما إلى ذلك، وهي المهارات التي تتيح للطلاب والمدرسين والمجتمع بصورة أعم فهم المسائل والتحديات الجنسانية، والعمل بصورة جماعية على التصدي لها.

٩٨- ويمثل برنامج التعليم غير الرسمي أسلوباً فعالاً لتوفير المهارات الأساسية لتعلم القراءة والكتابة والمهارات الوظيفية للسكان البالغين، لا سيما في المناطق الريفية. وقد أسهم هذا البرنامج إسهاماً كبيراً في محو أمية المرأة وفي حصولها على التعليم. وتوسَّع نطاق تنفيذ البرنامج من ٧٥٦ مركزاً في عام ٢٠٠٩ إلى ٩٥٣ مركزاً في عام ٢٠١٢ في جميع الأقاليم العشرين. وتمثل المرأة أكثر من ٧٠ في المائة من الدارسين الملتحقين بالبرنامج. كما يشهد برنامج التعليم المستمر، الذي يُقدم في ٢١ مدرسة ومعهداً في البلد، تزايد التحاق المرأة به. ونتيجة لذلك، ازداد معدل معرفة البالغات بالقراءة والكتابة إلى ٤٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع ٣٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٩٩- وعملاً بالسياسة العامة للبلد، لا تمنع الحكومة الفتيات الحوامل أو المتزوجات من مواصلة التعليم في المدارس. ويقدم العاملون في مجال التعليم، بمن فيهم المرشدون التربويون والمدرسون، المشورة إلى الأمهات الصغيرات لتشجيعهن على مواصلة التعليم.

٤- مشاركة المرأة في السياسة (التوصيات ٥٦ و٥٨ و٥٩)

١٠٠- أطلقت اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، بالتعاون مع وكالات تابعة للأمم المتحدة وشركاء ثنائيين، الدراسات التالية من أجل فهم المسائل الدقيقة المتعلقة بمشاركة المرأة في السياسة، وتحديد التوصيات السياساتية للتصدي للفجوات.

(أ) مشاركة المرأة في انتخابات الحكم المحلي لعام ٢٠١١؛

(ب) المرأة والانتخابات؛ تقييم للمنظور الجنساني واستراتيجية مُقترحَة لانتخابات الحكم المحلي لتعزيز مشاركة النساء كمرشحات.

١٠١- وفي إطار الاستعداد للانتخابات، استُخدمت نتائج وتوصيات الدراسات على نحو مستمر في إذكاء الوعي وسد الفجوات وتشجيع مشاركة المرأة في السياسة.

١٠٢- ورغم انخفاض التمثيل العام للمرأة في البرلمان، لوحظت اتجاهات إيجابية أثناء الانتخابات البرلمانية الأخيرة. فقد ترأست المرأة حزبين من الأحزاب الأربعة التي شاركت في انتخابات عام ٢٠١٣. وشهدت الانتخابات الثانية أيضاً انتخاب وتعيين أول وزيرة في بوتان.

١٠٣- وتُجرى مشاورات على فترات منتظمة من أجل إطلاق المناقشات المتعلقة بالحاجة إلى تدابير خاصة مؤقتة. وعقدت بالفعل اللجنة الوطنية للمرأة والطفل حلقة عمل في عام ٢٠١٣ لتقدير جدوى تطبيق نظم الحصص المخصصة للمرأة، شاركت فيها الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وأسفرت حلقة العمل عن وضع خطة عمل وطنية لتحقيق المساواة السياسية للمرأة.

١٠٤- وتعهدت الحكومة الحالية أيضاً بتمكين المرأة، وبدراسة نظام للحصص يخصص نسبة ٢٠ في المائة للمرأة. وأُدرج ذلك في الخطة الخمسية الحادية عشرة كمؤشر للمجالات الوطنية الرئيسية التي ينبغي تحقيق نتائج فيها، أي إعداد مشروع قانون بشأن حصة المرأة.

١٠٥- وقدمت منظمات أهلية، مثل شبكة بوتان لتمكين المرأة، تدريباً للنساء في القرى لتشجيعهن على تقلد المناصب التي تُشغل بالانتخاب. وفي عام ٢٠١٣، استضافت شبكة بوتان لتمكين المرأة سلسلة من الاجتماعات الإقليمية بالتعاون مع وكالات حكومية من أجل التوعية بمسألة مشاركة المرأة في السياسة، وتنمية المهارات القيادية للمرشحات المحتملات.

٥- مكافحة القوالب النمطية (التوصيتان ٢٣ و٢٤)

١٠٦- تُقدَّم بصورة منتظمة برامج لتوعية وتثقيف موظفي الحكومات المحلية في مجال المفهوم الجنساني وتقسيم أدوار الجنسين، والتوعية بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالمرأة والطفل. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدَّم برامج تدريبية بشأن المفاهيم الجنسانية إلى القطاع الخاص على الصعيدين المركزي والمحلي. ويهدف كل ذلك إلى كسر القوالب النمطية والأدوار التي ترسخت من خلال الممارسات الثقافية والتقليدية.

باء- الأطفال

١٠٧- حقوق الطفل مكفولة بموجب كلٍّ من الدستور، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات المدنية والجنائية. ويبين أيضاً تبكير الحكومة بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين التزامها بضمان أمن الأطفال ورفاههم. وقد حددت الخطة الخمسية الحادية عشرة الأطفال ضمن الفئات الأشد ضعفاً، كما مُنحت مسألة حماية الأطفال، لأول مرة، وضعاً مستقلاً في خطة إنمائية. (**التوصية ٣٢**)

١٠٨- وعملاً بالتوصيات، سُنّ كل من قانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١ في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، وقانون تبني الأطفال لعام ٢٠١٢ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويمثل قانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١ مَعْلماً بارزاً لحماية الأطفال وهو يعزز الإطار القانوني لرعاية الأطفال وحمايتهم عملاً بالتزام بوتان بموجب اتفاقية حقوق الطفل. ويجري إعداد قواعد ولوائح قانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١، وقانون تبني الأطفال لعام ٢٠١٢. (**التوصية ٦**)

١٠٩- وإدراكاً من اللجنة الوطنية للمرأة والطفل للحاجة إلى أسلوب منهجي، شرعت اللجنة في عام ٢٠١١ في تحديد وتقييم نظام حماية الطفل، مما أسفر عن وضع خطة العمل الوطنية لحماية الطفل. وتتضمن هذه الخطة أحكاماً تتعلق بتنفيذ قانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١ وقانون تبني الأطفال لعام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى تركيز خطة العمل على حماية الطفل، فإنها تنص أيضاً على تعزيز مشاركة الأطفال ونمائهم. وستُنفَّذ خطة العمل الوطنية لحماية الطفل في فترة الخطة الخمسية الحادية عشرة، وأُدرجت خطة العمل الوطنية أيضاً في الخطط القطاعية لجميع الوكالات ذات الصلة. وسوف تعزز خطة العمل قدرات الحكومة على منع العنف ضد الأطفال وإيذائهم واستغلالهم، والتصدي لذلك. (**التوصيتان ١٣ و١٤**)

١١٠- وفي إطار خطة العمل الوطنية لحماية الطفل، ستُنشأ آلية تكفل حماية حقوق الأطفال في جميع الأماكن، بما في ذلك أماكن الرعاية البديلة. وأُنشئ في إطار الهيئة المركزية للأديرة مكتب لرعاية الطفل وحمايته يُعنى بحماية وتعزيز حقوق الرهبان والراهبات الأطفال. وسيكفل هذا المكتب، المُعيَّن به موظف لحماية الأطفال، حماية حقوق الأطفال في المؤسسات الدينية.

١١١- وسيُهتدى بخطة العمل الوطنية لحماية الطفل كدليل لإنشاء نظام شامل لحماية الطفل يلبي الاحتياجات المتعلقة بحماية جميع حقوق الإنسان للأطفال، بمن فيهم فئات الأطفال الضعفاء - مثل الأطفال المصابين بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه والأطفال ذوي الإعاقة. (**التوصيتان ٣٢ و٣٣**)

١١٢- وتتعاون اللجنة الوطنية للمرأة والطفل مع منظمة Lhaksam الأهلية بشأن مسائل تتعلق بالأطفال المصابين بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه. وستجري اللجنة، بالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة Lhaksam، تقديراً لاحتياجات هؤلاء الأطفال، وستقدم صورة أوضح لوضعهم. وستُتوَّج الدراسة بتدخلات محددة الهدف لتعزيز سبل الحماية والرعاية والدعم. (**التوصية ٣٠**)

١١٣- ويُحظر الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية بموجب المواد ٢٢٢ و٢٢٣ و٢٢٤ من قانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١، والمواد ٣٧٣ و٣٧٥ و٣٧٧ و٣٧٩ من قانون العقوبات في بوتان. ويجري تدريب موظفي التنسيق في مجال مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، ويجري أيضاً تقديم برنامج توعية على أساس منتظم. (**التوصية ٤٤**)

١١٤- ويتضمن قانون العقوبات وقانون رعاية الطفل وحمايته أحكاماً صريحة بشأن اتخاذ إجراءات ملائمة للأطفال في الحالات التي يحتاج فيها الأطفال إلى حماية خصوصيتهم ومصاحبة البالغين لهم أثناء المحاكمة. وتحدد الأحكام أيضاً العقوبات الموقَّعة على الأطفال، وتسمح للمحكمة بالإفراج عن الطفل لوضعه تحت المراقبة أو السماح له بالعودة إلى منزله إن كان وجوده في المحكمة غير مطلوب. ودُرب عدد من ضباط الشرطة في مجال الإجراءات الملائمة للمرأة والطفل وتقديم المشورة إلى الأطفال الجانحين. ويُحتجز الأطفال الجناة في مراكز احتجاز منفصلة مزوَّدة بمرافق إعادة التأهيل. (**التوصية ٤٨**)

جيم- الأشخاص ذوو الإعاقة

١١٥- بغية حماية وتعزيز الكرامة الأصيلة للجميع، لا سيما حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقّعت بوتان في عام ٢٠١٠ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتلتزم الحكومة بالوفاء بمسؤولياتها بموجب هذا الصك. (**التوصيات ٣٢ و١ و٢ و٤ و٩**)

١١٦- وتشمل خطة العمل الجنسانية الوطنية الأشخاص المصابين بأمراض نفسية وغير ذلك من الإعاقات، وتهدف إلى منح الأشخاص ذوي الإعاقة فرصة أكبر للمشاركة في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم. وسوف تقدم عملية مراجعة خطة العمل، الجارية حالياً، تحديثاً للسيناريو الراهن، وسوف تساعد الحكومة على سد الفجوات، إن وُجدت. (فيما يتعلق بحق هذه الفئة في التعليم والصحة، يُرجى الرجوع إلى الفرع السابق المتعلق بهذا الموضوع).

١١٧- وفي إطار نظام الرعاية الذي أطلقه جلالة الملك، تُقدَّم للأشخاص المعوزين ذوي الإعاقة خدمات مختلفة في إطار الضمان الاجتماعي، مثل المنح الشهرية، والمنح الدراسية لأطفالهم، والعلاج الطبي خارج البلد المدفوعة تكلفته بالكامل ، وما إلى ذلك.

١١٨- وبالإضافة إلى ذلك، تشارك منظمات أهلية، مثل منظمة YDF، ومركز دراكتشو للتدريب المهني للأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة، ورابطة الأشخاص ذوي الإعاقة في بوتان DPAB، ومنظمة ABS، مشاركة فعالة في الدفاع عن القضايا التي تهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتتعاون مع الحكومة في وضع برنامج لتحسين حياتهم. (**التوصية ٣٣**)

سابعاً- الإنجازات وأفضل الممارسات والمعوقات

ألف- الإنجازات

١١٩- الأهداف الإنمائية للألفية: تسير بوتان في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أو قبله. فقد انخفض معدل الفقر من ٢٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وتبلغ نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي في الوقت الراهن ١١٨ في المائة ونسبة الالتحاق الصافية ٩٦ في المائة. وانخفض معدل وفيات الرضع من ٦٠,٥ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٠. وانخفض معدل وفيات الأمومة إلى ١٤٦ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٠. وازداد عدد حالات العدوى بفيروس الإيدز المكتشفة من ١٨٨ حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩٧ حالة في عام ٢٠١٢. ورغم ضعف انتشار مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، فقد اعتبر هذا الانتشار ضمن الشواغل الرئيسية للصحة العامة، وتولي الحكومة أولوية عالية لمكافحة انتشار المرض. وانخفضت حالات الملاريا انخفاضاً حاداً من ٩٧٢ حالة في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٢ حالة في عام ٢٠١٢. وانخفضت حالات السل من ٣٣٢ ١ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٠ إلى ١٥٦ ١ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٢. وتغطي الغابات ٨٠ في المائة من مساحة الأراضي في بوتان في الوقت الراهن، وقد حُددت ٥١ في المائة منها كمناطق محمية. وتعتبر بوتان مصفاة عازلة لثاني أكسيد الكربون، حيث تمتص كميات منه تزيد على ما ينتجه البلد. (**التوصيات ٦٧ و٦٨ و٦٩ و٨٥ و٨٦**)

باء- أفضل الممارسات

١- خدمات الرعاية الصحية المجانية

١٢٠- تُقدم الرعاية الصحية مجاناً في بوتان. وقد تعزز هذا الالتزام من خلال النص عليه في الدستور. بل تتحمل الحكومة تكاليف العلاج الطبي، بما في ذلك نفقات سفر ومعيشة المرضى

ومرافقيهم الذين يحالون إلى خارج البلد لتلقي الرعاية المتخصصة. ويحق أيضاً للموظفين العاملين في الخدمة المدنية الحصول على "إجازة طبية" مدفوعة الأجر لمدة شهر لمرافقة ذويهم المحالين إلى خارج البلد لتلقي العلاج. ويقوم العاملون الطبيون بزيارات دورية إلى المؤسسات الدينية، والمدارس، ومواقع المشاريع الضخمة، والسجون، لإجراء فحوصات طبية وتقديم التثقيف الصحي.

٢- التعليم المجاني

١٢١- تقدم الحكومة التعليم مجاناً لجميع التلاميذ بداية من مرحلة التعليم قبل الابتدائي إلى الصف العاشر. وبالإضافة إلى مجانية الرسوم الدراسية، تُقدم أيضاً الأدوات المكتبية، والكتب الدراسية، والأدوات الرياضية، ومرافق الإقامة، والوجبات، مجاناً حسب الاحتياجات وموقع المدارس. ولضمان وجود المدارس في مناطق لا تبعد أكثر من ساعة سير، أنشأت الحكومة مدارس ابتدائية في المناطق النائية. وفي المناطق التي لا يجدي فيها بناء مدارس ابتدائية بسبب عدم وجود عدد كافٍ من التلاميذ، أُخذ بنظام الصفوف الموسعة. ونظراً إلى الطبيعة الجبلية للأراضي وتفرق المستوطنات، لا يتيسر في جميع الأحيان توفير مدارس في نطاق مسافة سير. ولذلك يظل توفير مرافق الإقامة المجانية وبرامج التغذية المدرسية حافزاً رئيسياً لتشجيع التلاميذ على الالتحاق بالمدارس والبقاء بها، لا سيما الفتيات المقيمات في المواقع النائية والوعرة.

٣- نظام الهبات

١٢٢- نظام الهبات عبارة عن شبكة أمان اجتماعية أنشأها الملوك بهدف الاستجابة لشكاوى الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتهم، مثل المحرومين اقتصادياً، والمعوزين، وذوي الإعاقة، وضحايا الكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك. وقد قام جلالة الملك، إدراكاً منه للدور الاجتماعي والاقتصادي لهذا النظام، بالسفر شخصياً إلى جميع أنحاء البلد حاملاً معه الهبات إلى المواطنين، كما أضفى الطابع المهني والمنظم على هذا النظام بتعيين مسؤولين في الوحدات الإدارية للمقاطعات والوحدات الإدارية المحلية يُناط بهم تحديد الأفراد الضعفاء.

٤- التعليم غير الرسمي

١٢٣- بدأ تنفيذ برنامج التعليم غير الرسمي في أوائل تسعينات القرن الماضي بهدف استئصال الأمية. ونجح البرنامج في الوصول إلى معظم المجتمعات النائية وحقق إسهاماً كبيراً في محو أمية المرأة وحصولها على التعليم. وأدى البرنامج، بشكل عام، دوراً حيوياً في رفع المعدل الإجمالي لمعرفة البالغين بالقراءة والكتابة إلى ٥٥,٣ في المائة، في حين ارتفع المعدل العام لمعرفة القراءة والكتابة من ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٢. وقد حاز البرنامج اعترافاً عالمياً وفاز بجائزة كونفوشيوس لمحو الأمية لعام ٢٠١٢ التي تمنحها اليونسكو.

ويُستخدم التعليم غير الرسمي أيضاً كوسيلة لنقل رسائل اجتماعية مهمة إلى المجتمعات الريفية، كما يسّر مشاركة القيادات المحتملة في انتخابات الحكومة المحلية.

جيم- التحديات والمعوقات

١- الهجرة غير الشرعية

١٢٤- بوتان بلد صغير المساحة يقع في منطقة تتسم بتحركات سكانية واسعة من جراء عوامل قاهرة تتمثل في الفقر المدقع، وتدهور البيئة، وعدم الاستقرار السياسي. وتواجه بوتان منذ عام ١٩٦٠، أي عندما بدأت تنفيذ خطة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، تدفقات من المهاجرين غير الشرعيين الذين هم في الواقع مهاجرون اقتصاديون جذبتهم الفرص الاقتصادية الأفضل، ونسبة الأرض إلى عدد السكان، وصغر حجم سكان البلد.

١٢٥- ولا تعتبر مشكلة المقيمين في مخيمات في شرق نيبال حالة لاجئين عادية، وإنما هي حالة معقدة في طبيعتها نشأت عن الهجرة غير الشرعية. ولا تزال بوتان ملتزمة بإيجاد حل مستديم لهذه المشكلة عن طريق العملية الثنائية الأطراف، استناداً إلى الاتفاقات المبرمة بالفعل بين حكومتي بوتان ونيبال. وقد ظلت قنوات الاتصال بين بوتان ونيبال مفتوحة دائماً. وتقدِّر بوتان جهود المجموعة الأساسية في إعادة توطين سكان المخيمات. ومن شأن هذه المبادرات أن تسهم في حل هذه المشكلة الإنسانية المديدة.

١٢٦- وباعتبار بوتان بلداً صغير المساحة له حدود مفتوحة وسهلة الاختراق، من المرجح أن تظل معرضة للتهديد المتمثل في الهجرة غير الشرعية. وسوف تظل بوتان مقصداً جذاباً للمهاجرين الاقتصاديين نتيجة ما حققته من نجاح في جهودها الإنمائية. وما لم تخضع الهجرة غير الشرعية للسيطرة، فإنها ستظل تشكل تهديداً خطيراً لأمن البلد وكيانه السياسي والثقافي المتميز. والسبيل الوحيد لحماية بوتان من هذه التهديدات هو سيادة القانون والامتثال لقواعد ولوائح المواطنة والهجرة.

٢- الإرهاب

١٢٧- يساور بوتان قلق أمني بالغ من جراء تزايد الأنشطة الإرهابية في البلد. وتنفذ هذه الأنشطة الإرهابية جماعات مسلحة تشكلت خارج بوتان وأعلنت أنها تنوي دخول البلد لتحقيق أهدافها السياسية بوسائل قائمة على العنف. وقبل الانتخابات الأولى التي أجريت في عام ٢٠٠٨، انخرطت هذه الجماعات في عدة عمليات تفجير بالقنابل داخل بوتان. وزُرع منذ عام ٢٠١٠ عدد من الأجهزة المتفجرة المرتجلة في المقاطعات الجنوبية، انفجرت ثمانية منها فألحقت إصابات بعدد من المدنيين. وتحتاج بوتان إلى التعاون والتفهم الكاملين من المجتمع الدولي لضمان ألا تؤدي المخاطر الناجمة عن الإرهاب إلى تقويض نجاح الديمقراطية.

٣- الفقر

١٢٨- حققت بوتان نجاحاً ملموساً في الحد من الفقر. ويبلغ معدل الفقر حالياً ١٢ في المائة. غير أن مهمة استئصال الفقر ليست سهلة وتكتنفها تحديات وعقبات هائلة، كما أن التقدم المحرز غير متكافئ مطلقاً في جميع المقاطعات والمقاطعات الفرعية. وثمة تحدٍ آخر هو الحد من الفقر المتعدد الأبعاد.

٤- مشاكل الحصول على الخدمات

١٢٩- أن وعورة الجبال وتفرق المستوطنات الريفية يجعلان عملية تقديم الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم والكهرباء ومياه الشرب النقية، بالغة الصعوبة وباهظة التكاليف. ويؤدي ذلك أيضاً إلى حركة هجرة من الريف إلى الحضر لها تداعيات على مشكلات اجتماعية أخرى، كالفقر والبطالة وإدارة النفايات، وما إلى ذلك.

٥- بطالة الشباب

١٣٠- رغم التحسن المطرد في وضع البطالة، التي انخفض معدلها من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٢، لا يزال ارتفاع معدل بطالة الشباب واحداً من أكبر التحديات. وتصل بطالة الشباب في الوقت الراهن إلى ٧,٣ في المائة، وهو ما يعد تحسناً بارزاً بالمقارنة مع ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩؛ غير أنه لا يزال ثلاثة أمثال المتوسط الوطني. وسوف يتفاقم هذا المعدل في السنوات القليلة القادمة بدخول مزيد من خريجي الجامعة سوق العمل. وتؤدي بطالة الشباب أيضاً إلى مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تزيد الأمور سوءاً.

٦- وضع الاقتصاد الكلي الراهن

١٣١- يشهد الاقتصاد منذ عام ٢٠١١ تحديات لم يسبق لها مثيل في سياسات الاقتصاد الكلي، بسبب مجموعة من العوامل المتشابكة. وتشمل هذه العوامل الزيادة الحادة في التدفقات الرأسمالية الوافدة لإنشاء وحدات توليد الطاقة الهيدرولوجية، والتوسع السريع في القروض، والتراكم المتتالي لعجز الحساب الجاري مع الهند، مما أدى إلى انخفاض حاد ومستديم في احتياطيات الروبية. وأدت التدابير السياساتية العلاجية المتخذة لمواجهة النقص المستمر في الروبية إلى أزمة ائتمانية شديدة في قطاع المصارف ما برحت تلحق آثاراً سلبية مستمرة بالاستثمار والنمو في القطاع الخاص. ولذلك تحظى مسألة علاج نقص الروبية بأولوية عالية لضمان وضع إطار سليم لسياسات الاقتصاد الكلي من أجل التنفيذ الفعال للخطط الائتمانية لبوتان.

٧- التأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية

١٣٢- تتميز بوتان بطوبوغرافيا وعرة، وتضاريس مرتفعة، وعمليات تكتونية نشطة، وظروف جغرافية مناخية متغيرة. وقد أدت هذه العوامل الطبيعية، بالإضافة إلى عوامل

اجتماعية، كالفقر والتعديات البشرية على المنحدرات الضعيفة، وتدني المعرفة بالقراءة والكتابة، وما إلى ذلك، إلى وضع بوتان ضمن بلدان العالم الأكثر تعرضاً للكوارث. ونظراً إلى قرب بوتان من حافة الصفيحة التكتونية، فإقليمها بأكمله نشط زلزالياً، وهو ما يتجلى في تكرر وقوع الهزات الأرضية في البلد.

١٣٣- وبالإضافة إلى الزلازل، توجد في الحزام الشمالي للبلد بحيرات جليدية تنطوي على مخاطر محتملة، فقد تنفجر هذه البحيرات فتسبب فيضانات، وهو وضع يزداد تفاقماً من جراء تغير المناخ. وشهدت الآونة الأخيرة زيادة في تواتر وقوع الكوارث الطبيعية وشدتها من جراء تغير المناخ، مما ألحق خسائر بالأرواح والممتلكات والبيئة.

٨- الخروج من فئة أقل البلدان نمواً

١٣٤- فيما يتعلق بخروج بوتان في نهاية المطاف من فئة أقل البلدان نمواً، فإنها، رغم التزامها القوي بتحقيق هذا التطلع بحلول عام ٢٠٢٠، لا تزال تواجه تحديات كبيرة تعترض تحقيق هذا الخروج، بل وتعترض استدامة هذه العملية في فترة ما بعد الخروج. ورغم التوقعات الإيجابية، ما زالت توجد تحديات تعترض تقوية الاقتصاد وبناء القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية في سياق اندماج بوتان في الاقتصاد العالمي والنظام المالي العالمي. ومن أمثلة التحديات الرئيسية، كيفية علاج الضعف الاقتصادي الشديد لبوتان.

ثامناً- الأولويات والالتزامات والمبادرات الوطنية الرئيسية

ألف- الأولويات الوطنية

(أ) تقوية الديمقراطية وضمان إنشاء ثقافة ديمقراطية سليمة؛

(ب) نجاح تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة؛

(ج) معالجة بطالة الشباب؛

(د) تحسين وضع الاقتصاد الكلي الراهن.

باء- الالتزامات

١٣٥- المشاركة والمساهمة في أنشطة حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، والاستفادة من أفضل الممارسات التي يمكن إدماجها في السياسات والتشريعات المحلية ذات الصلة.

١٣٦- التزام الحكومة بتقوية الروابط مع منظمات المجتمع المدني، إدراكاً من بوتان لفوائد التعاون مع هذه المنظمات.

١٣٧- التصدي لمسألة العنف المترلي، والفجوة الجنسانية في التعليم الجامعي، ومشاركة المرأة في السياسة.

١٣٨- مواصلة دراسة واستعراض صكوك حقوق الإنسان. وقد رأت بوتان دائماً أن على الحكومة أولاً أن تنشئ المؤسسات الاجتماعية والسياسية الضرورية وتعد مواردها البشرية قبل أن تتحمل أية التزامات إضافية بموجب المعاهدات الدولية. وبدون المؤسسات القوية والموظفين المؤهلين، ستظل بوتان تواجه صعوبات بالغة في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات/الاتفاقيات الدولية. وبما أن قدرات بوتان قد تحسنت، فسوف تنظر في التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة المعنية بحقوق الإنسان.

جيم- المبادرات

١٣٩- برنامج "قابل الجمهور": طرحت الحكومة في آب/أغسطس برنامجاً أسبوعياً بعنوان "قابل الجمهور"، يتيح لأفراد الشعب مقابلة رئيس الوزراء والوزراء، لإبداء شكاواهم فيما يتعلق بسياسات الحكومة ولوائحها، وتقديم الخدمة العامة، والحكم، وأية مسائل أخرى، بما في ذلك حقوق الإنسان. ولا يزال هذا البرنامج سبيلاً شائعاً لتلقي الشكاوى/المشاكل، وهو يمكّن الحكومة من تقييم المشاكل اليومية التي تواجه البوتانيين والعمل على حلها.

١٤٠- نظام السجون المكشوفة: إظهاراً لالتزام الحكومة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان المكفولة للجميع، بمَن فيهم المُدانون بموجب مختلف قوانين البلد، بدأ تنفيذ نظام السجون المكشوفة في آذار/مارس ٢٠١٣. وتمثّل هذه السجون المكشوفة مخيماً مؤقتاً، وتوفّر فرصة لإعادة تكييف المُدانين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بعد قضاء فترة العقوبة. ويتيح هذا النظام أيضاً للسجناء فرصة كسب دخل نقدي يمكنهم الاستفادة منه بعد الإفراج عنهم. وقد استفاد من هذا النظام ٢٣٧ سجيناً حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ولا يزال هذا النظام ينفذ بنجاح. وإدراكاً لعدم وجود برنامج من هذا القبيل للمجموعات الصغيرة من النساء المُدانات، بدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٣ تطبيق نظام للسجون المكشوفة للسجينات قائم على الزراعة.

١٤١- مبادرات الحماية الاجتماعية: رغم عدم وجود نظام راسخ للدعم الاجتماعي، يتمتع البوتانيون بمستوى مرتفع نسبياً من الضمان الاجتماعي بسبب الإتاحة المجانية للخدمات الاجتماعية الأساسية ووجود الروابط الأُسرية القوية. ويمثّل نظام الرعاية الاجتماعية الذي أطلقه جلالة الملك شبكة أمان مهمة للقطاع السكاني الأشد ضعفاً. ورغم ذلك، تحاول الحكومة إنشاء نظام أقوى للحماية الاجتماعية عن طريق المبادرات التالية، رهناً بتوفُّر الموارد:

(أ) وضع سياسة عامة للحماية الاجتماعية للعاملين في بوتان؛

(ب) وضع مخطط لإعانات البطالة؛

(ج) وضع نظام شامل للمعاشات التقاعدية غير القائمة على دفع اشتراكات؛

(د) إنشاء دور للمسنين.

١٤٢- مبادرات منظمات المجتمع المدني: أدت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في النهوض برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والمتعايشين مع مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، والجانحين الأحداث والمدمنين، والمتسربين من التعليم، والأطفال المحرومين اقتصادياً. وكان لهذه المبادرات تأثير كبير في إذكاء الوعي، وتنمية القدرات، وتعزيز المهارات، وتمكين المحرومين اقتصادياً والنهوض بهم من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية. وإدراكاً لأهمية دور منظمات المجتمع المدني، التزمت الحكومة بالتعاون مع هذه المنظمات ودعمها.

تاسعاً- بناء القدرات وطلبات المساعدة التقنية

١٤٣- المساعدة التقنية لبناء القدرات اللازمة للوفاء بالتزامات الإبلاغ بموجب المعاهدات الدولية.

١٤٤- المساعدة والتعاون التقنيان من أجل تعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات في مجال حقوق الإنسان الدولية.

١٤٥- المساعدة التقنية لتنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحماية الأطفال، والاتجار بالأشخاص، وإدارة الكوارث.

عاشراً- خاتمة

١٤٦- إن بوتان ملتزمة التزاماً راسخاً بضمان تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المكفولة لمواطنيها، وهي ملتزمة أيضاً بضمان تعميق الديمقراطية في البلد. وتُعرب بوتان عن تقديرها للمجتمع الدولي لما قدَّمه من دعم وما أبداه من تعاون في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو شامل، بما في ذلك تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي تجلى في وضع مبدأ السعادة الوطنية الشاملة. وقد أدرجت بوتان مبدأ السعادة الوطنية الشاملة في سياستها العامة رغم التحديات الكثيرة التي تواجهها لكونها بلداً غير ساحلي صغيراً ينتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً.

Notes

[1] District Administrative Unit.
[2] Local Administrative Unit consisting of number of villages.
[3] ANER takes into account all 6-12 year old children enrolled in school system both in-country and abroad, children enrolled in the monastic system, and also 6-12 year old children who are enrolled in secondary classes.
[4] His Majesty's Secretariat.